

تشرين الأول 2022

نشرة

# الوفاء

## والإصلاح

مقاطعون لانتخابات الكنيست

وفاء ... بناء ... انتماء



## دعوة لمشاهدة البث المباشر

يشرفنا دعوتكم / نَ لمتابعة الندوة الوطنية التي ينظمها حزب الوفاء والإصلاح - ويبثها مباشرة عبر صفحة الحزب على الفيسبوك - تحت عنوان:

من أجل الثبات على الثوابت  
مقاطعون لانتخابات الكنيست

صفحة 2

وذلك يوم السبت الموافق 29/10/2022 بتمام الساعة 8:00 مساءً

المحامي زاهي نجيدات



بالمقاطعة  
وفقط  
بالمقاطعة  
نتحرر من قيود  
الكنيست

صفحة 4

د.حسن منع الله



أيها  
"الكنيستيون"  
قولوا الحقيقة  
ولو مرة واحدة

صفحة 3

البروفسور إبراهيم أبو جابر



غياب الحسم  
السياسي في  
المؤسسة  
الإسرائيلية "مؤشر  
للدولة الفاشلة"

صفحة 3

الشيخ حسام أبو ليل



"الكنيست  
الصهيونية"  
والثوابت لا  
يلتقيان

صفحة 2

# "مقاطعون"



## الوفاء والإصلاح ينظم حملة واسعة لمقاطعة انتخابات الكنيست 25

إننا في حزب الوفاء والإصلاح نعلن بهذا أننا مقاطعون لانتخابات الكنيست ال 25 التي ستجري يوم 2022-11-11 ولن نخرج للتصويت وندعو أعضاء وأنصار الحزب، بل وجميع أبناء مجتمعنا أيضاً الى مقاطعتها وذلك لأسباب كثيرة وأهمها...

صفحة 2

## قائمة بأخطر القوانين العنصرية منذ 2015 وحتى الان

صفحة 5





بقلم الشيخ حسام أبو ليل | رئيس حزب الوفاء والإصلاح

## "الكنيست الصهيونية" والثوابت لا يلتقيان

أوضح من الواضح. نحن حافظنا على وجودنا، وبنناضل للحفاظ على هويتنا (لغتنا وقيمنا ومعالنا وجودنا...)، ترتب على ذلك، قصرًا، أن نكون تحت حكم لا يمثل ثوابتنا، فحقنا الحصول على متطلبات حياتنا الإنسانية اليومية المكفولة لنا، عبر قنواتها القانونية من غير تنازلات ولا توقف عن نصرته ثوابتنا التي هي أساس نضالنا، ولا تكون الحقوق المطلوبة هي الأساس والسقف الأعلى لذلك! فنترك القضايا الكبرى المتعلقة بشعبنا وانتمائنا. وها نحن نحيا الذكرى 22 لهبة القدس والأقصى كمحطة شعبية مشرفة لنصرة الأقصى، ولم ينصره خطابات منصة الكنيست ولا الائتلاف المشؤوم الذي تزايدت في عهده الانتهاكات بحقنا. لا ينصر الأقصى الإسلامي العربي إلا من كان متجردًا من كل انتماء إلا الانتماء الخالص لشعبنا وأمتنا وثوابتنا وحضارتنا، ولم يتلخ بولاء وانتماء لمشاريع لا تتصل بثوابتنا، ولا شك ولا ريب أن الكنيست الصهيونية لخرة سيئة ستلازم أصحابها أبد الدهر. ندعو إلى بناء لجنة المتابعة وتفعيل مؤسساتها والنضال معًا بين جماهيرنا وفق رؤية ومشروع محدد المعالم بعيدًا عن المصالح الضيقة والمنكفات، ننتصر فيه لثوابتنا وحقوقنا، بعيدًا عن لعبة وتنافس كراسي " الكنيست الصهيونية" التي تثبت يوما بعد يوم ما نقوله دائمًا أنها طريق فاشل وهم كاذب ولهث خلف سراب. لن نكون شركاء في أي لعبة ومشروع أو مؤسسة تخدش انتماءنا وهويتنا ويمزقنا، لا ننتمي إليه ولا ينتمي إلينا، ولسنا مرغمين عليه... ولن نرحل.



بداية، نحن لسنا في مناقفة مع أحد، نحن نتحدث عن "الكنيست" التي هي جزء أساس من المشروع الصهيوني العنصري الإحلالي. نحن العرب الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني جزء أصيل من شعب وأمة، لنا ثوابتنا وهويتنا وحضارتنا، نعيش على أرضنا في ظل حكم سلب، وما زال، حقوقنا ويحارب انتماءنا. جاء المشروع الصهيوني الغربي ليطمس كل انتماء لنا وارتباط بهويتنا، فقتل وشرّد وصادر ودمّر وغير وجاء بأغراب فسكنوا بيوتنا، وما زال يلاحق كل معالم وجودنا. هذا المشروع ينطلق من عقلية مستعلية متطرسة تعتبرنا أعداء وأغرابا في وطننا، وتعاملنا على أساس ذلك وتسن القوانين، ولن تتغير هذه العقلية. فكيف للعربي الفلسطيني أن يكون جزءًا ممن يحافظ

ويقوي مشروعهم ويعطيه ثباته، وعلى اكتافه يحققون مصالح مشروعهم من خلال دخول الكنيست، المؤسسة التشريعية التي بُنيت على هذا الأساس، فيشارك في التصويت على كل قانون، عارضه أم أيده، أو بدخول الائتلاف الحكومي أو التوصية على من يشكلها والتي هي الأداة والسوط لتنفيذ مشروعهم وتغييب هويتنا وثوابتنا! إن كل محاولة لإقناعنا أن العربي سيؤثر على القضايا الكبرى والمطلبية ما هو إلا ذر للرماد في العيون وهم وسراب يلهثون خلفه، بل ساعد وجود أعضاء عرب في الكنيست الصهيونية في تلميع صورتها العنصرية (اللهم إلا المكاسب الشخصية والخلاف على ذلك)، وميغ هويتنا وأضعف الخطاب الوطني، والواقع المشاهد خير شاهد، والتصريحات والقوانين

## بيان

### نحن مقاطعون وندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست يوم 1-11-2022

إننا في حزب الوفاء والإصلاح نعلن بهذا أننا مقاطعون لانتخابات الكنيست ال 25 التي ستجري يوم 1-11-2022 ولن نخرج للتصويت وندعو أعضاء وأنصار الحزب، بل وجميع أبناء مجتمعنا أيضاً الى مقاطعتها وذلك لأسباب كثيرة وأهمها :-

1- الكنيست الإسرائيلي هو حجر زاوية في المشروع الصهيوني لم يُبْنَ ليُحَقِّق لنا حقاً ولا ليرفع عنا ظملاً نحن العرب الفلسطينيين في هذه البلاد.

2- أكثر من 7 عقود (قراءة ال 73 عاماً 1949-2022) هي فترة كافية لكي يقوم داخلنا الفلسطيني بجد حساب ومراجعة معمقة لتجربة المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، وإنا لنجزم أن النتيجة أو المحصلة تؤول إلى الصفر، بل وَقَّعَ إِضْرَارٌ بهويتنا، فلا تأثير للأعضاء العرب على كبرى القضايا المفصلية التي تمس وجودنا وعصب حياتنا، فلم تُستعد أراضي المصادرة، ولم يُمنع الهدم عن بيوتنا، ولم تتوقف الاعتداءات على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية و لم يُمنع سن القوانين العنصرية، بل تلقينا صفقة بسن قانون القومية الرامي إلى محاولة إنهاء الوجود العربي الفلسطيني التاريخي في هذه البلاد، كل ذلك حصل رغم طاقات وكوادر عربية استثمرت في غير مكانها .

3- إن الوجود العربي على مقاعد الكنيست هو خدمة و تلميع للوجه القبيح للمؤسسة الإسرائيلية بيمينها ويسارها، وإن قرابة ال 73 عاماً الماضية تشهد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سارت على نفس النهج الاستعلائي والإقصائي تجاهنا(رغم الإنزلاق في التوصية على رئيس للحكومة، بل ودخول الائتلاف الإسرائيلي الحاكم) نحن البقية الباقية على أرضها بعد نكبة شعبنا عام 1948 وتبجحت بديمقراطيتها أمام العالم مستندة إلى وجود البعض منا في الكنيست.

وهنا نؤكد أنه أن الأوان لتعزيز دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية عبر إعادة بنائها وانتخابها انتخاباً مباشراً من أهلنا في الداخل الفلسطيني، لتكون ذا ثقل وهيبة ومكانة وتمثل جميع شرائح شعبنا، وكذلك نبني ونعزز مؤسساتنا الأهلية على أسس وطنية سليمة، معولن على العمل الشعبي الذي أثبت نجاعته في محطات نضالية كثيرة من تاريخ شعبنا .

حزب الوفاء والإصلاح  
في الداخل الفلسطيني  
الأحد 2-10-2022



## دعوة لمشاهدة البث المباشر

يشرفنا دعوتكم / نَ لمتابعة الندوة الوطنية التي ينظمها حزب الوفاء والإصلاح - ويبيها مباشرة عبر صفحة الحزب على الفيسبوك - تحت عنوان:

### من أجل الثبات على الثوابت مقاطعون لانتخابات الكنيست

وذلك يوم السبت الموافق 29/10/2022 بتمام الساعة 8:00 مساءً

#### المشاركون:

✓ الأستاذ أليف صباغ - محلل وناشط سياسي

✓ المحامي جمال فطوم - ناشط سياسي ورئيس اللجنة الشعبية - نحف

✓ البروفيسور إبراهيم أبو جابر - نائب رئيس حزب الوفاء والإصلاح

عريف الندوة - المحامي زاهي نجيدات عضو "الوفاء والإصلاح"



با احترام

حزب الوفاء والإصلاح  
في الداخل الفلسطيني



بقلم المستشارة الأسرية  
دانية خالد حجازي

## دور المرأة بعيداً عن الكنيست



تألقت المرأة عبر التاريخ بمشاركاتها الفاعلة وكانت تلعب أدواراً مهمة و تتمتع بقدرة كبيرة في اتخاذ القرارات المختلفة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية والثقافية والتربوية وكذلك الفقهية، وبهذا لا يمكن الاستهانة بها، أو التقليل من شأنها، وتعد المرأة جزءاً لا يتجزأ من كيان المجتمع ككل، كما أنها عنصر مركزي للمجتمع، بل تتعدى أكثر من ذلك لتكون الجزء الأهم والأشد تأثيراً في المجتمع، ويُعد دور المرأة في نهضة المجتمع كبيراً جداً وذا أثر بالغ الوضوح في ما مرت به البلاد من تغيرات، وانعكس هذا الدور على تطور ونماء المجتمع وبناء الأجيال، كما تتجلى مساهمة المرأة

وأثرها في المجتمع من خلال عدة أدوار، منها:

دورها في نشر الثقافة الفكرية: من خلال انخراطها في ميدان الحيز العام في المجتمع، واعتلاء منصات الأعمال الشعبية بكل اطيافاها، وتخصيص جزء من وقتها لذلك، لما للمرأة من قدرات ومهارات وسمات شخصية ونفسية، مما يساعدها على التعامل مع

بعض الحالات التي لا يستطيع الرجل التعامل معها كالحالات التي تخص النساء وما يتعلق بهنّ، فالمرأة تستطيع أن تتولى قيادة الكثير من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تُعنى بالأمر الأسرية والاجتماعية والحقوقية بكفاءة، وكما تتقلد المرأة رئاسة وإدارة هذه المؤسسات واندماجها بالمجتمع لا تحتاج إلى فترات تلقيه لها مؤسسة بُنيت على اضطهادها وتهميشها كفلسطينية أولاً و

دور المرأة في التنشئة الاجتماعية: ويكون ذلك بمساهمتها في الشراكة بوضع البرامج والمشاريع التي تُطرح على أجندة العمل الجماهيري والنشاطات التربوية الاجتماعية للمؤسسات، تحتاج إلى قرار ذاتي وتواصل مباشر مع المؤسسات ولسنا بحاجة إلى خوض معركة انتخابية للجلوس على مقعد الكنيست الذي اثبت اختبار النتيجة عدم جدواه، بل واستخدامه ليظهر الحاكم الإسرائيلي بمظهر

المخلص المحرر للمرأة "اضطهدها مجتمعها"، فكان الأولى إصلاح المجتمع من الداخل بدلاً من إصلاحه من علمنصة تعاديه علناً.

دورها بالاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله: من خلال منح الدعم العاطفي والنفسي لأفراد المجتمع، خاصة في أوقات الشدائد بتثبيتهم واحتوائهم، والتنشئة والتربية على المبادئ الصحيحة والقيم المجتمعية الحقة، ويتعدى دور المرأة كونه مجرد تربية إلى كونه إعداداً لجيل يستطيع التعامل مع المجتمع، ويحسن قيمة الانتماء، ودورها الرائد برفد النساء بالمهارات الاجتماعية، كما توضح لهن حقوقهن وواجباتهن.

دورها في المشاركة السياسية بعملية نشر الوعي والانتماء و المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية

وغرس القيم المجتمعية الصالحة التي تبني مجتمعاً قوياً البناني، شامخ العلو، مُغنى العقل:-

فمن خلال هذه المنصات تستطيع المرأة أن تكون العنصر القريب من أفراد المجتمع على كافة أطيافه. وأثبتت العقود الماضية أن الحراك الشعبي والتقرب من الناس وحشد الجماهير والتأثير بهم يكون من خلال النشاطات والاحتكاك بهم والتقرب إليهم.

إن المرأة التي تحمل هم المجتمع وتقلق لمستقبل الأجيال تستطيع أن تفتح عدة أبواب للنضال بواسطة مفتاح العلم والثقافة التي تمتلك بعيداً عن الكنيست.

وكما علمتنا ماجدات شعبنا على مر تاريخه أن لهن دوراً مركزياً لا يمكن إخفاؤه أو التنكر له، لكنه لن يظهر من داخل أروقة تلك المؤسسة التي لعبت دوراً لثيماً في إسكاتهن وإبصاد الأبواب بوجوههن .

بقلم د.حسن صنع الله

## أيها "الكنيستيون" قولوا الحقيقة ولو مرة واحدة



أتذكّر، عند الحديث عن الحالة السياسية في الداخل الفلسطيني المثل الشعبي المعروف "الي اختشوا ماتوا"، نعم في زمن قل فيه الحياء وفسدت فيه الذمم والأخلاق على المستوى السياسي أيضاً، وأصبحت السياسة مرتعاً لكل ناعق . الأحزاب العربية التي تدعي أنها تمثل الداخل الفلسطيني وتحدث باسمه ارتكبت كارثة وطنية عندما قررت القبول بلعبة الكنيست الصهيوني، ومن هناك بدأ الانحدار السياسي، فعلى مدار سبعة عقود خدعت هذه الأحزاب الجماهير أهلنا في الداخل بوعود فارغة. بعض الأحزاب للأسف لا زالت تحاول ان تغطي على انزلاقاتها السياسية بإعطاء نفسها صكوكاً من العصمة والقداصة من خلال المنّ على الناس بما قدموا، وهذا لا يمنحهم صك غفران من الكوارث السياسية التي ارتكبوها بحق الداخل الفلسطيني وبحق الثوابت والمقدسات. نعم يجب أن نعترف أن هناك من أصاب الداخل الفلسطيني في المقتل عندما زعم أن الانضواء تحت سقف الكنيست الصهيوني هي قضية اجتهادية تتعلق بالسياسة وبعيدة عن المبادئ، فهؤلاء عليهم وزر هذا القرار ووزر من عمل به الى يوم القيامة، لأنهم طعنوا الأمة في ثوابتها وفي مقدساتها. المؤسسة الإسرائيلية ارادت من "الكنيستيين العرب" هؤلاء ان يكونوا مثلاً يحتذى به للعربي الجيد الذي يتماهى مع أجنداتها ومساراتها السياسية. نعم لن يرضى قادة المؤسسة الاسرائيلية عن هؤلاء حتى يتبعوا ملتهم، ولكنهم لن يقبلوا منهم أقل من أن يعترفوا ب "يهودية الدولة"، و"حقهم في بناء دولة اليهود"، وحقهم المزعوم في الصلاة في حائط البراق، واقتحام المسجد الأقصى المبارك وبناء الهيكل الثالث المزعوم. لكل هؤلاء نقول إننا جزء أصيل من الشعب الفلسطيني، ثوابتنا غير قابلة للمساومة أو للوضع على الرفوف مقابل أي ميزانيات أو خدمات بائسة. الداخل الفلسطيني لن يرضى بأن تستمروا في بئع الأوهام، لأن غالبية هذا الشعب يعلم الحقيقة.

بقلم البروفسور إبراهيم أبو جابر  
نائب رئيس حزب الوفاء والإصلاح

## غياب الحسم السياسي في المؤسسة الإسرائيلية "مؤشر للدولة الفاشلة"



يعاني المجتمع الإسرائيلي من آفات اجتماعية كثيرة أثرت/وتؤثر على منظومته السياسية، وتدفع نحو غياب الحسم السياسي في انتخابات الكنيست، فالمجتمع الإسرائيلي مجتمع غير متجانس بل مكوّن من جنسيات مختلفة تربو على 46 جنسية، إضافة إلى أنه مجتمع مستوطنين ومهاجرين غرباء على هذه الأرض ومتصدّع عرقياً وقومياً ودينياً. أدت العوامل المذكورة أعلاه إلى انحرافات اجتماعية ومجتمعية عميقة ممّا أوصل المؤسسة الإسرائيلية إلى ما

يمكن وصفه "أزمة المشروع الصهيوني" تمثّلت فيما عرّفه بعض المحلّلين ب "التيه السياسي"، دلالة على فشل الحسم في الانتخابات لأي من الأحزاب الإسرائيلية بل وإجراء أربع جولات انتخابية في أقل من أربع سنوات والخامسة على الأبواب. ساهمت عدّة قضايا داخلية في حالة التيه السياسي المذكورة أهمّها غياب الأيديولوجيا، أو ما سمي ب "موت الأيديولوجيا" والتفرغ للصراعات الشخصية على السلطة بعدما اطمأنوا إلى نجاحهم في تهميش القضية الفلسطينية واختراقهم للصفّ العربي من خلال حالات التطبيع مع عديد من الدول العربية، ومن ناحية أخرى كثرة الانشقاقات الحزبية طمعاً في الوصول إلى مقاعد الكنيست بعدما تحوّلت برامج وأجندة هذه الأحزاب إلى خدماتية أو قطاعية، ثمّ تفتّش ظاهرة الفساد السياسي والأخلاقي والمالي في الطبقة الحاكمة وقمة الهرم السياسي. أدت القضايا أعلاه وغيرها إلى وصول المؤسسة الإسرائيلية إلى وضع يمكن وصفها من خلاله ب "الدولة الفاشلة" أي الدولة المركزية غير القادرة على إدارة شؤون البلاد كما يجب نتيجة لعدم الاستقرار السياسي واختلال منظومة الحكم والصراع بين المؤسسات الحكومية والفساد الإداري والمالي، ولعلّ لبنان والعراق والصومال واليمن وغيرها من الأمثلة الحية. أظهرت نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أنّ الأزمة السياسية الحالية مرشحة للاستمرار، وأنّ احتمال إجراء دورة انتخابية سادسة للكنيست قائم، ممّا يعني دخول البلاد إلى نفق مظلم قد يؤدي إلى صراعات حادة بين مختلف شرائح المجتمع غير المتجانس أصلاً، وانزلاق الأوضاع إلى حالة تختلف عمّا هي عليه الآن الأشبه ب "الحرب الأهلية الباردة". يظهر أنّ المؤسسة الإسرائيلية أمام عدّة خيارات أو سيناريوهات أهمّها: الأول: استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي (التيه السياسي) لفترة انتخابات سادسة فقط، أي مع اعتزال بنيامين نتنياهو الحياة السياسية. الثاني: مواصلة المناكفات السياسية وما يُسمّى بالحرب الأهلية الباردة. الثالث: استمرار حالة الانشقاقات والانقسامات الحزبية ودخول البلاد فيما هو أشبه ب "الدولة الفاشلة". الرابع: تدخّل الجيش في الشأن السياسي وتغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي. الخامس: تعافي البلاد من الأزمة السياسية المتلازمة لها والعودة إلى حالة الاستقرار (وربما رفع نسبة الحسم لأكثر من 3.25%). وأخيراً، يتضح ممّا سلف أنّ المؤسسة الإسرائيلية ثمرة المشروع الصهيوني، تعيش المرحلة الثالثة من عمرها، والإسرائيليون يتخوّفون من "لعنة الثمانين" على إعلان مؤسستهم، وهي مرحلة الصراع على السلطة ممّا يعيق استقرار الأوضاع السياسية، ويدفع نحو تعميق الأزمة الحكومية، إلا أنّ قبول الأحزاب العربية وعلى رأسها القائمة العربية الموحدة المشاركة في الائتلاف الحكومي، بغض النظر عمّا يحمل من رؤى سياسية يعدّ قارب نجاة للأحزاب الصهيونية نحو تشكيل حكومة إسرائيلية، حتّى ولو لفترة محدودة، وهذا ما كان وقد يكون بعد انتخابات الأول من نوفمبر/ تشرين ثاني القادم.



بقلم المحامي زاهي نجيدات

## بالمقاطعة وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست



إن مما ال شك فيه أن الدخول في لعبة الكنيست الإسرائيلي يفرض قيودًا كثيرة على المشاركين فيها، هذه القيود هي بمثابة كوابح للعمل والتحرك الحر.

إن التحرك في دفيئة أقصى ما يمكن فعله فيها هو استعمال أدوات محصورة من استجواب وزير أورسالة لوزير أو تلقي وعود ثم الصراخ كم وكما تريد تمامًا كالذي يركض ركضًا موضعياً، بل كمن

يركض القهقري، فهل يعقل ان نبقى أكثر من 70 عامًا على هذا الحال الذي تؤول محصلته إلى الصفر.

يا ليت اللاعبين في الكنيست اكتفوا بالركض الموضعي، بل ها هم يهدمون سقف المطالب الوطنية على رؤوسهم أولاً، وإن لم يتحرك الداخل تحركًا واعياً رادعاً، فإن السقف سيهدم على رؤوسنا جميعاً، استعداداً للتحالف مع هذا أو ذاك من الأحزاب الصهيونية، ثم استعداداً للدخول في حكومة مركز وسط ( وإن تم الحديث مع شروط فلسفية )

ثم الاستعداد للدخول بحكومة "يمين".... إن مجرد النطق بهذه الكلمات كان يوماً من الأيام ضرباً من الجنون ومن "المحرمت السياسية"، ما كان يجرؤ عليه أحد ممن ينتسبون أو يزعمون أنهم ينتسبون إلى أحزاب أو حركات وطنية في داخلنا الفلسطيني، أما تبني قضايا الشواذ جنسياً فهو هدم للسقف الاجتماعي.... وهو تحطيم لسفينة مجتمعنا وسط هذا البحر الهائج.

إن وجود البعض منا داخل لعبة الكنيست يصعب علينا كثيراً شرح قضاياها في الخارج،

وقد عبّر عن ذلك بعض النشطاء الغربيين أثناء اللقاء ببعض النشطاء من داخلنا الفلسطيني قائلين إنه التناقض بعينه أن يشكو أهل الداخل الفلسطيني من ظلم المؤسسة الإسرائيلية بحكوماتها المتعاقبة ومن كافة أشكال الاضطهاد التي لم يحلم بها نظام الفصل

العنصري (الأبرتهايد) في الوقت الذي يتواجد البعض منا على مقاعد الكنيست ويلعب ضمن شروط اللعبة الإسرائيلية، وهو بذلك يلعب الوجه القبيح لهذه المؤسسة التي تخنقنا "بديمقراطيتها" بل إن التواجد على مقاعد الكنيست هو بمثابة "شهادة زور" تستثمرها المؤسسة الإسرائيلية في دعايتها الإعلامية في الخارج لإثبات أنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط..."

إن الوقوف أمام المؤسسة الإسرائيلية يكون من خارج قواعد لعبتها، يكون من لجنة متابعة ذات هيبة ومنتخبة مباشرة من قِبَل أهلنا في الداخل، ما من شأنه أن يُكسب قراراتها وتحركاتها النضالية وزناً أكبر بكثير في عيون المؤسسة الإسرائيلية أولاً ثم في عيون العالم الذي يرانا حتى الآن من خلال عيون السفراء الرسائليين طلائعيي الماكنة الإعلامية الإسرائيلية.

من أجل ما ذكر وغيره الكثير، نحن في حزب الوفاء والإصلاح مقاطعون وندعو أهلنا إلى مقاطعة انتخابات الكنيست التي ستجرى يوم الثلاثاء الموافق 11-1-2022 لأنه بالمقاطعة وفقط بالمقاطعة نتحرر من قيود الكنيست.

بقلم الأستاذ رؤوف حمود  
رئيس اللجنة الشعبية - مجد الكروم

## العمل الشعبي كرافعة سياسية واجتماعية في المجتمع العربي في الداخل

عن الخطاب الوطني ، والتركيز على تحصيل حقوق وامتيازات والاندماج أكثر في السياسة الاسرائيلية والتحدث بعقلانية وواقعية لان ذلك "سيحقق المصالح والحقوق" ، حتى لو كان على حساب تحييد القضايا والثوابت الوطنية التي لطالما ميزتنا كشعب ما زال يعيش اللجوء والحصار والاستيطان والاحتلال والعنصرية . العمل الشعبي كعمل وطني وحدوي جامع : لا يمكن مواجهة هذه



ما الحاجة في العمل الشعبي ! يمر المجتمع الفلسطيني في الداخل في السنوات الاخيرة بالعديد من التحديات على الأصعدة السياسية والاجتماعية والوطنية ، فمن جهة يظهر اليمين المتحكم بالسلطة عدائية أكثر تجاه العرب ويصدر بمنهجية حقوقه الجماعية ( قانون القومية واقتراح قانون الأذان كأمثلة ) ويستمر في عنصريته وتمييزه في التضييق وحصار القرى العربية في

مجال الأرض والمسكن ( قانون كمينيتس وهدم العراقيب ) ، ويحرض على قيادة الجماهير العربية ويحاول نزع شرعيتها وضرب الأحزاب والحركات الوطنية وزعزعة الثقة بين شعبنا ولجنة المتابعة حتى تستطيع السلطة تمرير مخططاتها في مجال تهويد الأرض وأسرة الشباب من خلال الخدمة المدنية والعسكرية (نشر مراكز الشرطة في التجمعات العربية ) من جهة أخرى تستفحل مظاهر اجتماعية خطيرة كالعنف والجريمة المنظمة ويظهر جلياً عجزنا التام في التعامل معها خاصة وأن السلطة هي التي تملك وسائل تطبيق القانون ، وتتضح بشدة سياسة السلطة في ترك المجتمع العربي مشغولاً ومنهمكاً بالبحث عن حلول لهذه القضايا ، هذه الحالة من الارتباك تؤثر سلباً على السلم الأهلي وتزيد من حالة الإحباط وضعف الانتماء وتضرب تماسك مجتمعنا وقيمه .وعلى الصعيد الوطني نشهد في العقد الأخير محاولات سلخ مجتمعنا عن امتداده وأصوله ، وإشغالنا في الهموم اليومية والابتعاد

التحديات إلا من خلال عمل جماعي وموحد يضع القضايا الوطنية والاجتماعية في أعلى سلم أولوياته ، اللجان الشعبية في القرى والمدن العربية مع تطويرها وتفعيلها يمكن ان تعبر عن وحدة مركبات مجتمعنا وإجماعه كشعب رغم الاختلافات السياسية والفكرية ، والوقوف في وجه محاولات المؤسسة الإسرائيلية منذ عام 1948 في جعلنا جماعات وطوائف .العمل الشعبي والجماهيري يعيدنا إلى مجتمعنا وهمومه بعيداً عن مؤسسات السلطة التي تهمشنا وتريدنا أتباعاً و"مواطنين جيدين" ، ويجعلنا أكثر تماسكاً بثوابتنا الوطنية للحفاظ على هويتنا وذاكرتنا الجماعية في ظل محاولات التشويه والأسرلة .العمل من خلال اللجان الشعبية يحتاج لإيجاد المشترك والتمسك به والترفع عن الخلافات وهذا يعبر عن نضوج والتزام وطني وديني ، فمجتمعنا وفي هذه المرحلة يحتاج إلى قيادات محلية واعية وصاحبة رؤية جامعة تحافظ على الوحدة المجتمعية والسلم الأهلي والإجماع الوطني .

# 73 عاماً من الوجود العربي في الكنيست

## والمحصلة تؤول إلى الصفر



حزب الوفاء والإصلاح  
Wafaa and Islah Party

# مقاطعون





## قائمة بأخطر القوانين العنصرية منذ 2015 وحتى الان

**قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق 2015-6-25:** والذي يعفي جهاز المخابرات الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية من توثيق التحقيقات بالصوت والصورة، وذلك لمدة خمس سنوات إضافية. وهذا يتيح التعذيب لانتزاع الاعترافات.

**قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودية 19-2018-7:** وينص على ان إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وعاصمتها القدس الكاملة الموحدة وأن اللغة العبرية وحدها هي اللغة الرسمية، وأن الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات، وتعتبر الدولة تطوير الاستيطان قيمة قومية وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته، ويمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير في إسرائيل.

**قانون منع فلسطيني الضفة من رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية 2018-7-26:** يهدف إلى منع الفلسطينيين في الضفة المحتلة، من التوجه مباشرة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بالتماسات ضد قرارات صادرة عن سلطات الاحتلال، والحكم العسكري.

**قانون بمنع مضاعفة تخفيض فترات الاعتقال للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 2018-11-5:** وهو تعديل للمادة 168 من قانون السجون لعام 1971، ويقض باسثناء الأسرى الفلسطينيين "الأمنيين" من الإفراج الإداري الموسع.

**قانون منع تقليص فترات سجن الأسرى الفلسطينيين 2018-12-25:** يُحرم بموجبه الأسرى الفلسطينيين المتهمين بالقتل من تخفيض ثلث مدة الحكم، استناداً للقانون الإسرائيلي "مكافحة الإرهاب لعام 2016"، بدواعي أنهم يشكلون خطراً على أمن "إسرائيل" ومواطنيها ويجب أن يقضوا فترات محكومياتهم كاملة.

**قوانين صودق عليها بالقراءة الأولى في كانون اول 2021:**

**الاقتحام والتفتيش دون أمر محكمة:**

وهو قانون يسمح للشرطة الإسرائيلية بإجراء تفتيش دون أمر صادر عن المحكمة كما هو معمول به وفقاً لأنظمة القانون الجنائي. ويتيح التعديل على القانون الجنائي الذي بادر إليه وزير القضاء جدعون ساعر، وصودق عليه بأغلبية 60 ومعارضة 58 من أعضاء الكنيست، المجال للشرطة الإسرائيلية وجيش الاحتلال اقتحام البيوت العربية، ومنحهم صلاحيات تفتيشها دون أمر من المحكمة.

قانون يسمح بتدخل الجيش بمهام مدنية (خدمة أهداف أمنية قومية):

بحجة الحفاظ على "الأمن القومي" وتعزيز أهداف أمنية إسرائيلية، صودق على بند يتيح للجيش الإسرائيلي إرسال قوات معززة خاصة للشرطة ومكتب رئيس الحكومة والوزارات، وذلك في سياق تأدية مهام مدنية بموجب ما أسماه القانون "خدمة أهداف أمنية قومية"، على أن يتم العمل بهذا القانون حتى نهاية عام 2024.

قانون خدمات الامن:

تعديل قانوني جديد ينص على تعزيز مصلحة السجون بجنود من الجيش الإسرائيلي، بموجب قانون "خدمات الأمن". ويهدف هذا التعديل الى تضيق الخناق على الأسرى الفلسطينيين، وإضفاء شرعية على قمعهم، وسلب أبسط حقوقهم. ويتم العمل بهذه التعديلات حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

**قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام 30-2015-7:** قانون يمكن سلطات الاحتلال من إجراء التغذية القسرية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

**قانون التفتيش الجسدي 2015-10-19:** يجيز لكل شرطي أو جندي، في منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش أي شخص جسدياً في الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوهاً.

**قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاما 2015-11-25:** وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالاً من سن 12 عاماً، لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عاماً، بحيث يصبح جيل المسؤولية الجنائية هو 12 عاماً، ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه وبعد إدانته يتم إرساله إلى إصلاحية مغلقة، ويبقى فيها إلى أن يبلغ 14 عاماً.

**قانون مكافحة الإرهاب 2016-6-15:** يهدف الى قمع الحريات، وضرب النضال والمقاومة الشعبية، الفردية والجماعية. ويعطي القانون جهاز الشرطة والشاباك الشرعية لقمع أي نشاطات احتجاجية ضد السياسات الإسرائيلية، أي تجريم العمل السياسي الفلسطيني.

**قانون كامينتس 2017-5-4:** قانون التخطيط والبناء تصحيح رقم 109 بعد تقديم توصيات كامينتس نائب المستشار القانوني للحكومة، يقضي بإضافة ومضاعفة العقوبات وهدم البيوت في الوسط العربي.

**قانون أساس القدس الموحدة عاصمة إسرائيل المعدل 1-2018:** ويقضي القانون بأن أي تغيير لقانون أساس: "القدس عاصمة إسرائيل"، يحتاج إلى أغلبية عددية من 80 نائباً. قانون احتجاز جثامين الشهداء 2018-3-7: وهو إضافة لقانون مكافحة الإرهاب يتيح احتجاز جثامين الشهداء منفذي العمليات دون سقف زمني ملزم، وفرض شروط على جنازاتهم من قبل "قائد المنطقة".

**قانون سحب الإقامة الدائمة من أهالي القدس والجولان 3-2018:** يجيز لوزير الداخلية الإسرائيلي، سحب الهوية المقدسية أو الإقامة الدائمة من أهل الجولان في حال نسب له الاحتلال، تهمة ارتكاب عملية "إرهابية"، بموجب تعريف القانون الإسرائيلي للإرهاب.

**قانون التلمين (الشواذ جنسيا) 2018-6-20، والذي يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجندرية:** صوّت نواب الجبهة لصالحه (دوف حنين، أيمن عودة، د. يوسف جبارين، وعابدة توما سليمان)، فيما قاطعه باقي أعضاء المشتركة من العربية للتغيير والتجمع والحركة الإسلامية، الأمر الذي أدى الى مرور القانون بفارق صوت واحد (37 مع مقابل 36 ضد).

**قانون خصم مخصصات رواتب الأسرى والشهداء 2018-7-2:** ويقضي بأن يتم خصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة

بقلم الأستاذ يوسف كيال

## الكنيست ضياع للبوصلية الوطنية



الوطنية ليست مجرد شعار يُتغنى به، بل مفهوم وممارسة يحملها أناس أدركوا حقيقة معنى الانتماء للوطن بكل معانيه، والوطنية لا تحمل معنى مجرداً أو ممارسة مفهومة مسبقاً وفق معيار ثابت، بل تخضع تلك الممارسة وفق الظروف والمعطيات الواقعية وتتغير مع تغير تلك الظروف. عبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم على سبيل المثال - عن

وطنيته وانتمائه لبلده بكلمات سطرها التاريخ حين قال والله انك احب البلاد الي ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت قاصداً بذلك بلده مكة المكرمة. وسطر لنا التاريخ التضحيات التي قدمتها شعوب كثيرة من أجل أوطانها وتمسكها بالقيم الوطنية من فيتنام مروراً بالعالم العربي حتى دول أمريكا اللاتينية والمقال هنا لايتسع للتفاصيل.

ولكن للوطنية عندنا في الداخل الفلسطيني خاصة وعلى صعيد الشعب الفلسطيني عامة مفهوم مميز وخصوصية وقد لا يكون لنا نظير في العالم، فالوطنية عندنا تحتاج لإدراك وفهم ووعي وتعاطٍ بمسؤولية وتحمل هذا الشعار بأمانة وإخلاص ومصداقية وقراءة واقعية عميقة بعيدة عن الخيال والعواطف، فهي الحرص على التمسك بالأرض والمقدسات والهوية القومية والدينية وعدم السقوط في مستنقعات العمالة والتماهي مع المحتل والتحصن ضد محاولات محو هويتنا أو تحريف الخطاب السياسي بصورة تتناقض مع مبادئنا ومفاهيمنا الوطنية السياسية.

إن من استحقاق الوطنية الشريفة والانتماء الأصيل هو القراءة الصحيحة لموضوع انتخابات الكنيست لأن القراءة الخاطئة والممارسة الخاطئة تساهم في القضاء على ما تبقى من مفاهيم وطنية طاهرة لدى أبناء جيلنا والأجيال القادمة .

أفرزت الكنيست من على منابرها حكومات شاهد أبناء شعبنا بالبحث الحي والمباشر سياستها العنصرية الظالمة التي تم من خلالها مصادرة الأراضي أو محاولة محو الهوية القومية الوطنية والتقليل من شأن لغتنا العربية وشن الحروب على أبناء شعبنا الأعزل وطمس معالمنا الدينية وهدم البيوت ومحو القيم الوطنية الشريفة الأصيلة من أبناء هذا الجيل في هذه المرحلة، ولطالما شهد منبرالكنيست على تغيير لغة الخطاب لدى أبناء شعبنا وتغير سلم الأولويات لتنزل الأرض والمقدسات وحق العودة والعيش بكرامة إلى أدنى السلم ليتصدر هذا السلم القضايا المعيشية اليومية، قاضية بذلك على الهوية الوطنية والنضال العزيز والهوية الاصلية. وجودنا في الكنيست يعني الشراكة في كل هذا والمساعدة في طعنة الخناجر في خاصرة شعبنا من حيث ندري أو لا ندري .

ومن هنا ، فان البراءة من الخوض في هذه المعادلة ، وتجنب التعاطي مع التصويت والترشح والابتعاد عن مصدر وبال شعبنا هو ليس مجرد موقف ، بل موقف وطني بامتياز.





إعداد هيئة التحرير

## مخطط تشجير النقب

شارك البروفيسور إبراهيم أبو جابر نائب رئيس حزب الوفاء والإصلاح، يوم الثلاثاء 2022-10-18، كصوت مقاطع، ضمن برنامج توعوي حوار مع الطلاب، نظمته المدرسة الأهلية قلنسوة، حيث استضافت شخصيات معارضة وأخرى مؤيدة لانتخابات الكنيست، وفتحت المجال للطلاب لمحاورة الضيوف، والاستماع إلى وجهات نظرهم.



نحو مليون دونم من الأراضي العربية المتبقية في النقب، بزعم أنها أراضي دولة. وفي النقب، 35 قرية عربية تسلبها المؤسسة الاسرائيلية حق الاعتراف، يقطن في هذه القرى قرابة 150 ألف فلسطيني منذ عقود، يعيشون في ظروف معيشية صعبة جداً، دون كهرباء وماء، وبنى تحتية، ومؤسسات تعليمية، وصحية. وتسعى ما تسمى "سلطة أراضي إسرائيل" لاستئناف مخطط تحريش أرض النقب وهي أملاك خاصة ولها أصحاب، بعد أن أوقفت حملتها في أعقاب الهبة الشعبية في النقب ضد تنفيذ المخطط قبل نحو ما يزيد عن عشرة أشهر. وصدق وزير المالية ليبرمان على استمرار حملة التشجير بهدف "الحفاظ على الأرض من الغزاة" لغاية أواخر العام 2023. ويستهدف التشجير نحو 30 ألف دونم بملكية خاصة لأهال من قرى عربية مسلوبة الاعتراف. وتواصل المؤسسة الاسرائيلية تجريف أراضي المواطنين العرب في النقب وتخريب محاصيلهم الزراعية، مصدر رزقهم الأساسي، بالإضافة إلى هدم بيوتهم وتشريد العائلات العربية، إذ تم هدم مساكن أهالي قرية العراقيب 208 مرات لغاية اليوم، وفي كل مرة يعود الأهالي لبناء مساكنهم من جديد.

وهو مخطط لسلب أرض النقب من أهلها الاصليين بالتعاون بين الحكومة الإسرائيلية الصندوق القومي اليهودي "كاكال". وهو ما أطلق عليه "خطة النقب 2020"، وفيه أعلنت المؤسسة الإسرائيلية وبالتعاون مع الصندوق القومي اليهودي عن نيتها باستقدام 300 ألف مستوطن جديد إلى النقب، عبر تهجير السكان الأصليين له ونزع ملكيتهم للأرض، بالإضافة إلى توظيف 200 ألف آخرين في تلك المنطقة، والهدف من هذا المخطط سلب الأرض من السكان الأصليين وحرمانهم من المراعي عبر تحريجها ومنع عودة القطعان إليها. والهدف خلق واقع جغرافي وديمقراطي جديد في النقب. وفي 14 تموز من العام 2020 كشفت صحيفة "هآرتس" أن الصندوق القومي اليهودي أطلق عمليات لتشجير نحو 40 ألف دونم من أراضي النقب، بهدف إبعاد أصحاب هذه الأراضي من قرى شقيب السلام وأبو تلول عنها، ومنعهم من استخدامها لأغراض الرعي والزراعة، وأقرت الصحيفة، نقلاً عن مصادر مختلفة، أن عملية التشجير جاءت تحت "ذريعة منع البدو العرب من السيطرة على هذه الأراضي بادعاء أنها أراضي للدولة". وتحاول المؤسسة الإسرائيلية وضع يدها على

الوجود العربي على مقاعد الكنيست هو  
خدمة وتلميع للوجه القبيح  
للمؤسسة الإسرائيلية



حزب الوفاء والإصلاح  
Wafaa and Islah Party

نحن مقاطعون

وندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست يوم  
1-11-2022





صور من الأمسية الوطنية، التي نظمها حزب الوفاء والإصلاح- فرع طمرة، مساء الإثنين 24-10-2022، في ساحة بيت مسؤول الحزب الأخ محمود ذياب، تحت عنوان:  
#لماذا نقاطع انتخابات الكنيست؟!  
حيث، قدم المحاضرة البروفيسور إبراهيم أبو جابر نائب رئيس حزب الوفاء والإصلاح.

صور من الأمسية الوطنية، التي نظمها حزب الوفاء والإصلاح- فرع الناصرة، مساء الجمعة 21-10-2022، في ساحة بيت عضو الحزب الأخ أمجد عابد، تحت عنوان:  
#لماذا ندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست؟!  
حيث، قدم المحاضرة عضو الحزب القطري: الأستاذ يوسف كيال

# من أجل الثبات على الثوابت



حزب الوفاء والإصلاح  
Wafaa and Islah Party

نحن مقاطعون

وندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست يوم  
1-11-2022





صور من الأمسية الوطنية التي نظمها حزب الوفاء والإصلاح-فرع جديدة المكر مساء السبت -10-17 2022 في ساحة بيت مسؤول الفرع الأستاذ يوسف كيال- وسط حضور طيب- تحت عنوان:  
مقاطعة الكنيست  
أسباب وبدائل  
حيث كانت مداخلتان للدكتور حسن صنع الله والمحامي زاهي نجيدات عضوي الحزب القطري.



## #صوت\_المقاطعة\_يُدَوِّي\_في\_الميدان



هل يُعقل أن نُصرَّ على إعادة تجربة فاشلة .....

73 عامًا



حزب الوفاء والإصلاح  
Wafaa and Islah Party

مقاطعون

وندعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست يوم  
1-11-2022